المستخلص

تتناول الاطروحة البحث في موضـــوع (الرقابة البرلمانية على الحكومات المحلية – دراسة مقارنة) وهو موضوع يكتسب أهميّته من تزايد الأخذ بتمكين السلطات المحلية في لعب دور في رسم السياسات العامة وتنفيذها، بالتناسب مع تطور وظائف الدولة من جهة، وتطور مفاهيم الديموقراطية التي تقتضـي إشـراك أكبر عدد من المواطنين في إدارة شـؤونهم من جهة أخرى، وقد تجلى ذلك بوضوح في نصوص دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ .

ولوجود محذورات في وجود مســـتويين من الحكم مركزي ومحلي، يُعترف لهما بتنظيم سياسات عامة وتنفيذها، مما يرجح إيجاد آليات قانونية تحول دون حصـول الاختلاف والتباين بينهما؛ لدرئ أي فوارق قد تهدد ثبات واســـتقرار الجماعة المتمثلة بهويتها الوطنية كشـــعب، فتظهر أهمية الرقابة بمختلف أصنافها قضائيةً كانت أم إدارية أم سياسية، وتعد الرقابة البرلمانية أهم أنواع الرقابة الســـياســـية بما يمثله البرلمان من الجهة المعنية بحفظ التوازن بين المركز والمحليات والرقابة على أدائها، كون الوظيفة الرقابية هي الأظهر في عمل المجالس النيابية، بوصفها الوسيلة الناجعة والاداة العملية لتحقيق التأثير الحقيقي في السياسة العامة للدولة.

ويســـتعرض الباحث هذا التنظيم من خلال بيان دلالة مفهومي الرقابة البرلمانية والحكومات المحلية، ومقومات العلاقة بين مدلول هذين المفهومين، ويُبيّن الباحث المحددات الموضـــوعية والذاتية المؤثرة على طبيعة درجة ونوع الرقابة البرلمانية على الحكومات المحلية على وفق دراســـة النظم القانونية المقارنة في كل من فرنســـا وانكلترا والمانيا الاتحادية، لبيان مواطن حاجة التنظيم القانوني في العراق للإسترشاد بتجارب تميزت بما حققته في هذا الإطار، والتي تظهر من خلال رقابة يمارسـها البرلمان بشـكل صـريح على نحو مباشـر أو عبر هيئات مستقلة، أو على نحو ضمني عبر وظيفتي البرلمان المالية والتشريعية.

ومن خلال إتباع المنهجين التحليلي والمُقارن في البحث يستخرج الباحث نتائج ويستخلص توصـيات تُبيّن الحاجة التشـريعية والمعالجات المرجوة لغرض حماية التجربة السـياسـية الديموقراطية الناشـئة في العراق في بُعديها البرلماني والاتحادي وفق النموذج الفيدرالي أو اللامركزية الإدارية الواسعة، وصولاً إلى تقييمها وتقويمها بما يحقق المصالح الوطنية.